



وزارة العمل والتشغيل
والضمان الاجتماعي - الجزائر



منظمة العمل العربية

المؤتمر العربي الأول لتشغيل الشباب

(الجزائر ، 15 - 17 نوفمبر / تشرين الثاني 2009)

||

||

/

" الاسلوب الامثل لتدعيم برنامج تشغيل الشباب "

اولاً- واقع البطالة في الدول العربية وانعكاسه على توفير فرص العمل للشباب :

لاشك ان مسألة التشغيل ويجاد فرص العمل للملايين من الشباب بمختلف مستوياتهم التعليمية والمهنية والتدريبية تشغل بال جماهير عريضة من الباحثين والاقتصاديين والمواطنين العرب والجهات الرسمية في الدول العربية ومنظمات المجتمع المدني العربية في مقدمتها النقابات العمالية كما تتابعه جهات دولية رسمية وغير رسمية .

وليس خافياً على احد حجم وخطورة مشكلة البطالة في الوطن العربي وقد كثرت الدراسات والتحليلات والمناقشات والمؤتمرات حول هذا الموضوع وعلى كافة المستويات الشعبية والرسمية وجمع كافة المهتمين والدارسين الاقتصاديين والاجتماعيين ان البطالة من اخطر التحديات التي تواجه الشباب في وطننا العربي بمختلف مستوياتهم التعليمية والتدريبية وذلك بالرغم من وجود الموارد الطبيعية الهائلة والامكانات المادية الوفيرة والمستوى العلمي والتقني والتي لو استغلت بالشكل الامثل لمكنت بلداننا من الحد من ظاهرة البطالة لابل من انهائها ووفرت فرص عمل تحمي جيل الشباب من العلل الاجتماعية وتبعدهم عن آفة التطرف والعنف والجهل والهجرة .

وإذا كانت الاختلافات واضحة في تقدير حجم البطالة في الدول العربية فانها تجمع على هول المشكلة اذا لم يتم التصدي لها .

وقد قدر مجلس الوحدة الاقتصادية التابع لجامعة الدول العربية في تقريره لعام 2004 ان معدل البطالة في الوطن العربي يتراوح بين 15-20% وتتزايد سنوياً بمعدل 3% وإذا كان هذا التقدير قريباً من الواقع فإن معدل البطالة اليوم جاوز 25% وأعتقد ان هذا الرقم مبالغ فيه بعض الشيء حيث انه في التقرير العربي الاول حول التشغيل والبطالة في الدول العربية الصادر عن منظمة العمل العربية في عام 2008 قدرت نسبة البطالة بـ (14.6) في عام 2006 وإذا افترضنا ان زيادة البطالة السنوية 3% كما قدر مجلس الوحدة الاقتصادية والاجتماعية فانها تجاوزت في هذا العام 23% وأيضاً فإن هذا الرقم يبدو غير واقعي ومع ذلك فإن الامر خطير جداً ، ناهيك عن البطالة المقنعة الناتجة عن ظهور انواع جديدة من التشغيل مثل "التشغيل الهامشي في القطاع الاقتصادي غير المنظم" .

وتشير التوقعات الى ان عدد السكان في سن العمل سيكون في عام 2010 حوالي (185) مليوناً في حين كانت تقديراته في عام 2005 بحدود 100/ مليون ويأتي ذلك من واقع ان المجتمعات العربية هي مجتمعات فتية والتزايد السكاني فيها مرتفع بمعنى ان فئة الشباب تشكل نسبة كبيرة في هذه المجتمعات وبحسب التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2007 فقد وصل عدد سكان الوطن العربي في العام 2006 الى حوالي (318.6) مليون نسمة وتشكل الفئة العمرية الاقل من 15 عاماً حوالي 35.8% من اجمالي السكان وهؤلاء أصبحوا في الثامنة عشرة من عمرهم في العام (2009) أي ان أعدادا كبيرة منهم من طالبي العمل. هؤلاء الشباب يجب الاهتمام بمشاكلهم واولها مشكلة توفير فرصة العمل لاسيما وان معظم الدول العربية تعاني من ضعف في الاستثمار ناتج عن هروب رؤوس الاموال التي قدرت بالفي مليار دولار تستثمر خارج الوطن العربي وعدم رغبة المستثمرين اقامة مشروعاتهم في الدول العربية لاسباب مختلفة وتبعاً لتقرير الامم المتحدة لعام 2003 تبدو الصورة كما يلي :

اعلى معدل بطالة في العالم موجود في الوطن العربي نسبته في العالم 6.2% بينما تصل النسبة في الوطن العربي الى 12.4% .

بطالة الشباب في العالم 12% بينما هي في الوطن العربي 26.5% أي أكثر من ربع الشباب عاطل عن العمل وتبعاً لمؤتمر دافوس الاقتصادي لعام 2005 فإن نسبة البطالة في الوطن العربي 15% بينما هي بين الشباب 30% وبمعنى انه في العام 2010 لو استمرت الامور كما هي الآن سيكون لدينا في الوطن العربي 80 مليون عاطل عن العمل " بينما تقدر منظمة العمل العربية بأن الدول العربية ستحتاج بحلول عام 2020 الى 51 مليون فرصة عمل اذا لم يتم تدارك المشكلة ومعالجتها " وأعتقد ان هذا اقرب الى الواقع.

ولا يخفى على احد الآثار السلبية للبطالة بين الشباب امراض نفسية – ادمان مخدرات – الجريمة والعنف – كراهية الانتماء للوطن – انحلال اخلاقي وفقدان القيم – اهدار المليارات في معالجة مشاكل الشباب الصحية وما ينفق على القهوي والنوادي (مشروعات غير منتجة) .

• واود هنا ان اشير الى تقرير التنمية الانسانية العربية للعام 2009 الذي نشر برعاية برنامج الامم المتحدة الانمائي في 21 تموز الماضي والذي وضعه عدد من المثقفين والباحثين في الدول العربية حيث يؤكد التقرير ان ابرز التحديات التي يواجهها وطننا العربي هو النمو السكاني وارتفاع البطالة والاحتلالات العسكرية حيث يخلص الى الاستنتاج بأن العالم العربي هو " اكبر خزان للعاطلين عن العمل " ! .

ويكشف التقرير الى ان نسبة البطالة بين الشباب " في بعض الدول العربية " تصل الى 66% وهو ما يؤكد ان سياسة التعليم في هذه الدول غير سليمة ويتطلب اعادة النظر فيها – بحسب وصف الامين العام لجامعة الدول العربية الاستاذ / عمرو موسى الذي طالب بضرورة تطوير التعليم وخلق فرص عمل جديدة .

• ووفقاً لاحصائيات منظمة العمل العربية فإن الازمة المالية العالمية تخيم على غالبية الدول العربية وان نسبة البطالة المقدره ب (14%) مرشحة لان ترتفع بشكل ملحوظ على الرغم من النمو الاقتصادي الكبير الذي حققته بعض الاقتصادات العربية في الفترة الاخيرة بفضل ارتفاع اسعار النفط والاصلاحات الاقتصادية التي انجزتها كثير من الدول " التقرير الاول لمنظمة العمل العربية حول التشغيل والبطالة في الدول العربية الذي اطلقته في يوليو / تموز 2008 " .

يمكننا تلخيص ماسبق بالتالي :

• تقول منظمة العمل العربية في تقريرها الاول حول "التشغيل والبطالة في الدول العربية لعام 2008" ان نسبة البطالة حوالي 14% من قوة العمل بشكل عام وهي اكثر بكثير في بعض الدول العربية وان نسبتها بين الشباب " 15-25 سنة " اكثر من 25% وان الدول العربية ستحتاج بحلول عام 2020 الى 51 مليون فرصة عمل .

• يقول تقرير مؤتمر دافوس الاقتصادي لعام 2005 ان نسبة البطالة في الوطن العربي بحدود 15% من قوة العمل بينما هي بين الشباب بحدود 30% وستجد الدول العربية امامها بحلول عام 2010 حوالي 80 مليون عاطل عن العمل .

- تقرير التنمية الانسانية العربية لعام 2009 الذي نشر برعاية برنامج الامم المتحدة الانمائي في 21 تموز الماضي في بيروت يشير الى ان نسبة البطالة بين الشباب في بعض الدول العربية تصل الى 66% من العاطلين عن العمل ويرجع التقرير ذلك الى ان سياسة التعليم في الدول العربية غير سليمة واذا كان هذا الرقم مبالغاً فيه فإن التقرير يشير الى ان نصف العاطلين عن العمل في العالم هم من الشباب .
- وللاهمية اشير الى كلمة مدير عام منظمة العمل العربية السيد/ أحمد محمد لقمان في المنتدى العربي للتنمية والتشغيل الذي عقد في الدوحة تشرين الثاني / نوفمبر 2008 والى تقريره المقدم الى القادة العرب في قمتهم الاقتصادية والاجتماعية التي عقدت في بداية هذا العام في الكويت والذي اكد فيهما على خطورة مشكلة البطالة في الوطن العربي وتأثيرها على فرص العمل الواجب توفيرها لجيل الشباب الذين هم في سن العمل.
- كما اشير الى محور تدخل مدير عام منظمة العمل الدولية السيد/ خوان سومافيا امام قادة العالم المجتمعين في دورة هذا العام لمنتدى دافوس الاقتصادي والذي كان حول مواجهة ازمة البطالة وخاصة بطالة الشباب حيث وجه نداءً من اجل اعادة النظر بالاستراتيجيات المتبعة في مجال محاربة البطالة مشدداً على ضرورة تعزيز تكوين الشباب واعتبر انه بمقدور المجموعة الدولية اذا خفضت نسبة بطالة الشباب الى النصف ان توفر اكثر من الف مليار دولار .
- صحيح ان ثمة اختلاف في تقدير حجم البطالة التي تشكل الجدار المرتفع في وجه توفير فرص عمل للشباب وان التباين كبير بين الارقام المعطاة لهذه الظاهرة " احصاءات صادرة عن جهات رسمية – تقديرات الاقتصاديين والباحثين المهتمين بالموضوع – تقديرات منظمات اقليمية ودولية مختلفة " لكن الصحيح والمؤكد اننا في الدول العربية امام ورطة كبيرة وامام قضية تتعلق بالامن القومي جراء تدفق اعداد الشباب طالبي العمل والجالسين في المقاهي والذين يشكلون (قنبلة اجتماعية موقوتة).

ثانياً – اذاً ما هو الحل وما العمل ؟

للانصاف فقد عملت منظمة العمل العربية على دق ناقوس الخطر قبل اكثر من عشر سنوات وفي تقرير المدير العام لمنظمة العمل العربية الذي قدمه الى مؤتمر العمل العربي في دورته السابعة والعشرين (شرم الشيخ 4-8 مارس / آذار 2000) تحت عنوان "القوى العاملة العربية على مشارف قرن جديد" دعوة الى مواجهة تحدي البطالة وتوفير فرص عمل تحد من استفحالها وخاصة بين الشباب حيث اكد المؤتمر على خطورة المشكلة واصدر فيما اصدر من قرارات ما نصه :

" التأكيد على اهمية مشروع البرنامج الفني لتشغيل الشباب العربي في مواجهة البطالة وتكليف المدير العام لمكتب العمل العربي بمزيد من الدراسة لتفعيل هذا العمل واجراء الاتصالات اللازمة لتوفير الموارد المالية لتنفيذه وتضمين التطورات المتعلقة به ضمن وثيقة استراتيجية تنمية القوى العاملة والتشغيل عند عرضها على الدورة القادمة لمؤتمر العمل العربي 2001 " .

وقد تضاعف اهتمام منظمة العمل العربية بموضوع التشغيل وتوفير فرص عمل للشباب ويبدو واضحاً من خلال الندوات والمؤتمرات التي عقدت للتخفيف من آثار البطالة وفتح آفاق جديدة للكفاءات من الشباب طالبي العمل ، واهم هذه الفعاليات والنشاطات :

● تقرير المدير العام لمكتب العمل العربي " التشغيل والبطالة في البلدان العربية .. التحدي والمواجهة "

المقدم الى مؤتمر العمل العربي في دورته الخامسة والثلاثين "شرم الشيخ 23 فبراير /شباط – 1 مارس / آذار 2008 " والذي اتخذ قراره التالي على ضوء مناقشة هذا التقرير :

1- ضرورة تضافر جهود اطراف الانتاج الثلاثة لينال "البرنامج المتكامل لدعم التشغيل والحد من البطالة " الاهتمام الذي يستحقه من قبل القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية والعمل على اجازة المشاريع المقدمة في اطار البرنامج المذكور .

2- اقامة منتدى (ثلاثي) يجمع اطراف الانتاج الثلاثة والجهات المعنية بالموضوع " التعليم والتدريب – الاقتصاد والتخطيط والتنمية – الاستثمار بما في ذلك مؤسسات التمويل وكبار رجال الاعمال " وهو ما اطلق عليه لاحقاً " المنتدى العربي للتنمية والتشغيل " .

● اطلاق التقرير العربي الأول للتشغيل (القاهرة 2008/7/17) برعاية الأستاذ / عمرو موسى الأمين العام لجامعة الدول العربية.

● عقد المنتدى العربي الاول حول " الدور الجديد للقطاع الخاص في التنمية والتشغيل " الرباط 21 – 2008/10/22 .

● عقد " المنتدى العربي للتنمية والتشغيل " الدوحة 15-16 نوفمبر/ تشرين الثاني 2008 والذي يعتبر يحق خطوة جديده ومتقدمة في معالجة مشكلة البطالة والحد منها والمكان المناسب لمناقشتها اذ اجتمع ولاول مرة كبار المسؤولين والمعنيين بقضايا العمل والتعليم والتدريب المهني حيث وصل العدد الى 288 مشاركاً بينهم (16 وزير للعمل – 5 وزراء للمال والاقتصاد و 8 وزراء للتربية والتعليم) يضاف اليهم ممثلي قيادات منظمات أصحاب العمل والعمال في الوطن العربي وممثلي الهيئات والمنظمات العربية والإقليمية والدولية ذات العلاقة وهو المؤتمر الذي قدم لقمة الكويت الاقتصادية والاجتماعية أوراق عمل هامة حول التحديات التي تواجه الوطن العربي والتي بينها وفي مقدمتها الفقر والبطالة وعدم التوافق بين مخرجات التعليم والتدريب واحتياجات سوق العمل وهجرة رؤوس الأموال والعقول .. الخ .

● لقد حظيت الاوراق المقدمة من – المنتدى العربي للتنمية والتشغيل- باهتمام القادة العرب الذين التقوا في القمة العربية الاقتصادية والاجتماعية في الكويت (19-20 يناير / كانون الثاني 2009) اذ صدر عنهم مايعطينا الامل بالتخفيف من مشكلة البطالة ومعالجة آثارها وايجاد السبل والمشروعات لتوفير فرص عمل للشباب العرب الذين يزداد عددهم يوماً بعد يوم.

وإذ اورد نص القرار رقم (9) الصادر عن القمة العربية لآبد من ان تؤكد اهميته وانه ما تصبو اليه النقابات العمالية فيما اذا لاقى حظه بالتنفيذ كما انه يعكس رؤيتها في تدعيم برامج تشغيل الشباب لاسيما وان منظمة العمل العربية

وتنفيذاً لقرار القمة العربية المشار اليه حول البرنامج المتكامل لدعم التشغيل والحد من البطالة في الدول العربية قامت بوضع موازنة لستة مشروعات كانت قد قدمتها لمؤتمر القمة العربية الاقتصادية والاجتماعية وتم اقرارها وهي :

- الشبكة العربية لمعلومات سوق العمل .

- المرصد العربي للتشغيل والبطالة .

- توظيف الوظائف وتنظيم تنقل العمالة المتعاقدة المؤقتة .

- الموائمة بين مخرجات التعليم والتدريب واحتياجات سوق العمل .

- تشغيل الشباب العربي .

- دعم قدرات المنشآت الصغيرة .

وبقي ان نقول بأن تنفيذ هذه المشروعات التي تصب بشكل اساس في توفير فرص عمل للشباب يتوقف على

ايفاء الدول العربية بالتزاماتها المالية اتجاه هذا البرنامج .

والامر يحتاج الى الانتقال من رسم الخطط والقرارات الى اهم قرار وهو " ارادة التنفيذ " .

قرار المؤتمر :

1- تنفيذ البرنامج المتكامل لدعم التشغيل والحد من البطالة في الدول العربية من خلال منظمة العمل العربية واجهزتها القائمة والجهات المعنية في الدول العربية .

2- اعتماد الفترة من 2010-2020 عقداً عربياً للتشغيل وخفض البطالة الى النصف بحلول عام 2020 واعطاء اولوية متقدمة في سياسات التنمية لدعم التشغيل المجزي والمنتج ويجاد فرص العمل والحد من البطالة وتحسين ظروف حياة وعمل المشتغلين .

3- تركيز الجهود الوطنية والعربية لدعم التنمية البشرية والتدريب الفعال المتوافق مع احتياجات سوق العمل ورفع الكفاءة الانتاجية للعامل العربي والسعي لتطوير ثلاثة من مراكز التدريب القائمة في الدول العربية .

4- تتخذ حكومات الدول العربية الاجراءات اللازمة لتيسير تنقل الايدي العاملة العربية بين الدول الاعضاء وفقاً لمتطلباتها .

5- دعم مبادرات القطاع الخاص ومؤسسات وصناديق التمويل العربية لتنفيذ برامج التشغيل وخفض معدلات البطالة على المستويين الوطني والعربي .

6- تكليف منظمة العمل العربية والأمانة العامة للجامعة بتقديم تقرير دوري الى القمة حول التقدم المحرز .

ثالثاً - الركائز الاساسية لتوفير فرص عمل للشباب :

ومهما اجتهد المجتهدون ونظر الباحثون فان توفير فرص عمل للشباب بكافة مستوياتهم التعليمية والتدريبية

يحتاج الى ركائز اساسية لانجاح برامج التشغيل وبشكل خاص برامج تشغيل الشباب فعلى صعيد الواقع في الدول العربية

نجد ان معدلات البطالة بين الاميين وقليلي التعليم وخريجي مراكز التدريب المهني ادنى مما هي عليه بين المتعلمين وخريجي المعاهد المتوسطة والجامعات وانها اعلى بين الاناث مما هي بين الذكور مما يشكل خللاً واضحاً في بنية فئات المجتمع الناشطين طالبي العمل ، وطبيعي فهي مختلفة بين قطر عربي وآخر تبعاً لتقاليده وموروث عاداته ونظراته الى نوع العمل بحد ذاته.

واننا نرى انه ثمة ركائز اساسية لا بد من توفرها لانجاح برامج تشغيل الشباب تتمحور حول عدد من المسائل

اهمها :

- 1- التنمية المستدامة والمنتجة والمولدة للعمالة .
- 2- اعتماد المشروعات الصغيرة والمتوسطة كخيار للحد من البطالة وتوفير فرص العمل .
- 3- التعاونيات الانتاجية واهميتها في توفير فرص عمل للشباب .
- 4- تفعيل دور القطاع الخاص في التنمية والتشغيل وتوفير فرص العمل للشباب .
- 5- اعتماد قيام مشروعات عربية مشتركة .
- 6- تشجيع العمل في القطاع الزراعي كأحد الخيارات للحد من البطالة وتوفير فرص العمل .
- 7- تنظيم وقوننة القطاع غير المنظم .
- 8- التأكيد على الدور الريادي للدولة في دعم برامج تشغيل الشباب وفي قيادة الاقتصاد الوطني .

1- التنمية المستدامة والمنتجة المولدة للعمالة : والتي من اهم اهدافها توفير فرص عمل للشباب (ادارة التنمية) :

يبقى الحديث عن توفير فرص العمل والحد من البطالة خارج الواقع دون الحديث عن ضرورة توفير تنمية يتم تحقيقها وفق استراتيجية متكاملة اذا اننا اليوم امام تحولات اقتصادية غيرت كثيراً من المفاهيم وفتحت الاسواق على مصراعيتها لتبادل الاموال والسلع وازالت الحواجز الجمركية بفعل سيطرة الشركات المتعددة الجنسيات الكبرى والعبارة للقارات مدعمة من قبل المؤسسات المالية الدولية المتمثلة بصندوق النقد الدولي والبنك الدولي والتي لاتأخذ بالاعتبار المسائل الاجتماعية في البلدان التي تعمل بها وبشكل خاص قضايا التشغيل وتوفير فرص العمل ، ومن هنا تقع المسؤولية الكبرى على الحكومات ورأس المال الوطني للاستفادة القصوى وطنياً من تطور التكنولوجيا الذي رافق النظام العالمي الجديد وتحقيق النمو السريع الذي تقدره الدراسات والتقارير وخاصة تقارير منظمة العمل العربية التي تقول بضرورة تحقيق نمو بين 5-7% وضخ 7 مليارات دولار بشكل عاجل للتمكن من سد الفجوة بين احتياجات السوق والطلب على العمل ومن ثم لا بد من ان تستثمر الاقتصادات العربية نحو 70 مليار دولار لتوفير 4 ملايين فرصة عمل للشباب .

ان تحقيق تنمية منتجة توفر فرص عمل للاعداد الهائلة من الشباب الذين يملون بمستقبل زاهر في بلادهم يغنيهم عن الهجرة خارج الوطن تعتبر بمثابة " الامن القومي " اذ ان البطالة - كما اسلفنا - تقود الى امراض اجتماعية وانحرافات اقلها تعاطي المخدرات والجرائم والعنف والتطرف وضعف الانتماء للوطن وكرهية المجتمع .. الخ .

ان الرغبة في مجاراة دول القيادة في مراكز العولمة والالتحاق بالسياسة الاقتصادية الامريكية ادت الى سرعة التحول نحو اقتصاد السوق بغض النظر عن مقومات هذا التحول والتي من مظاهرها الخصخصة والاستغناء عن العمال

من خلال اعادة الهيكلة وتحجيم القطاع العام لابل العمل على انهائه ساهمت كثيراً في انتشار البطالة وضيق على فرص العمل ولاشك ان هناك اسباب اخرى معرقله للتنمية فالانفاق على البحث العلمي ضعيف وهجرة العقول العربية تزداد يوماً بعد يوم دون التنبيه الى خطورة هذا النزيف اضافة الى هجرة رأس المال الوطني الذي تعرض بعضه الى اضرار كبيرة نتيجة للارزمة المالية والاقتصادية التي تجتاح العالم اليوم .

ان الدول العربية معنية بتسهيل عودة المستثمرين الى اوطانهم من خلال سن تشريعات محفزة وتوفير ظروف الاستثمار المناسب ولاشك ان الاستقرار السياسي والامني ضروري في منطقة تتكالب قوى السيطرة في العالم على نهب خيراتها والعبث بأمنها.

2- اعتماد المشروعات الصغيرة والمتوسطة كخيار للحد من البطالة وتوفير فرص عمل للشباب:

تعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة اسلوباً فعالاً لتشغيل الشباب والحد من البطالة وبشكل خاص " تشغيل المرأة" وتمكينها اقتصادياً والتجارب العربية كثيرة في هذا المجال وان جاءت متأخرة حيث تعمل الحكومات العربية على تشجيع هذا الخيار لدى الشباب الذين يتصفون بروح المبادرة والمتحفزين للعمل القادرين على مواجهة التحديات بما يملكون من صفات تؤهلهم للقيام بمشروعات صغيرة لاحتياج الى تمويل كبير وغير معقدة تكنولوجيا فهي ليست بحاجة الى ادارة كبيرة او حسابات مكلفة بل تبرز فيها الكفاءة والمؤهلات التي تبعد اصحاب المشروع عن المغامرة الغير مضمونة النتائج والتي ترسخ مفهوم قيم العمل الذاتي والمبادرات الفردية .

وقد سبقنا عدد من الدول الاجنبية في انتهاز هذا الاسلوب من توفير فرص العمل للشباب يمكن ان تفيد في رسم السياسات المتعلقة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

● قالت اليابان والصين وايطاليا ان الحل في المشروعات الصغيرة التي تتألف من عدد من الشركاء (5-50) كحد اقصى وفي المشروعات الفردية التي تتكون من (2-3) شركاء .

ان المفاجأة في ان الصناعات الصغيرة اليابانية اصبحت تستوعب حوالي 80% من العمالة اليابانية أي انها توفر ما نسبته 80% من فرص العمل للشباب وتساهم بحوالي 52% من اجمالي قيمة الانتاج الصناعي الياباني.

● يقدر في ايطاليا وجود مليونين وثلاثمائة الف مشروع فردي صغير .

● في امريكا ايضاً كان جزء من الحل وتوفير فرص العمل للشباب "بالمشروعات الصغيرة" حيث وفرت الصناعات الصغيرة والمتوسطة بالولايات المتحدة الامريكية خلال الفترة من 1992-1998 اكثر من 15 مليون فرصة عمل كما ان المشاريع الصغيرة استوعبت 70% من قوة العمل الامريكية لدى الشباب .

● وفي دراسة عن دول الاتحاد الاوروبي صدرت في عام 1998 تبين هذه الدراسة ان الصناعات الصغيرة والمتوسطة توفر حوالي 70% من فرص العمل للشباب بدول الاتحاد .

● في الدول العربية فإن مانسميهم حرفيون يأتون ضمن هذا التصنيف (تقريباً) غير ان عملهم فردي بالكامل او اسري بالكامل ونادراً ما تتشكل مشروعات من عدد من الشركاء وبهذا فإن صناعة الملابس والاثاث المنزلي والمنتجات الجلدية والسجاد وقطع الغيار والنظارات وادوات التجميل ولعب الاطفال كلها مشروعات صغيرة تساهم في توفير فرص العمل وتحد من البطالة .

3- التعاونيات الانتاجية واهميتها في توفير فرص عمل للشباب:

ان الازمة والورطة الكبرى التي تتعرض لها دولنا العربية جراء ازدياد اعداد الشباب الباحثين عن العمل بمختلف مستوياتهم التعليمية والتكوينية توجب البحث في ابتكار اساليب وطرائق تساعد في توفير فرص العمل ولاشك ان للتعاونيات الانتاجية بمختلف انواعها " صناعية- تجارية – خدماتية " دور في التصدي لهذه المشكلة اذا ما احسن ادارة هذا القطاع من خلال تشريعات حمائية تنهض بالعمل التعاوني اذ انه ورغم وجود اتحاد تعاوني عربي يضم في عضويته حوالي 25 مليون منتسب من عشر دول عربية فان دوره محدود في المساهمة بتوفير فرص العمل وذلك لوجود عدد من المشكلات المعيقة لعمله والتي اذا ما أزيلت سيكون له دور كبير في مواجهة المنافسة التجارية الدولية ودعم المنتج الوطني إضافة الى تشغيل اعداد من الشباب الباحثين عن العمل .

ومن هذه المعالجات على سبيل المثال لا الحصر :

- مراجعة وقرار تشريعات محفزه للقطاع التعاوني مسترشدة بالمعايير الدولية وبتجارب الدول المتقدمة .
- انشاء البنوك التعاونية ودعم التعاونيات مالياً واعتبار ان مسألة التشغيل فيها متقدمة على القضايا الاخرى.
- نشر الثقافة التعاونية وتعزيز الثقة بالعمل التعاوني.
- دعوة منظمة العمل العربية للاهتمام بهذا القطاع كما هو في القطاعات الاخرى من خلال الدراسات وحلقات البحث والسعي لتنفيذ استراتيجية عربية لتنمية الحركة التعاونية.

4- دور القطاع الخاص في التنمية والتشغيل وتوفير فرص العمل للشباب:

تعاني غالبية الدول العربية من ضعف في الاستثمار مقابل هجرة رؤوس الاموال العربية والتي تقدر بأكثر من الفي مليار دولار ، ولا بد عند الحديث عن دور القطاع الخاص في التنمية والتشغيل وتوفير فرص العمل من ان نؤكد تعاضم هذا الدور وضرورته خاصة بعد ان انكفأت الحكومات عن الكثير من دورها الاقتصادي لابل والاجتماعي وافسحت المجال للقطاع الخاص للقيام بدور جديد في عملية التنمية بوجهيها الاقتصادي والاجتماعي بحيث تكون الدولة هي الضابط والعامل على التوازن من خلال التشريعات ومن خلال مؤسساتها وآليات عملها، ولهذا فان القطاع الخاص هو الآن المولد الاكبر لفرص العمل وعليه تقع مسؤوليات كبيرة بعد تنفيذ برامج الاصلاح الاقتصادي واعادة الهيكلة.

وحسناً فعلت منظمة العمل العربية بتنظيمها منتدأ عربياً حول الدور " الجديد " للقطاع الخاص في التنمية والتشغيل " الرباط 2008/10/22-21 " لانه فعلاً دور جديد وهام بعد التحولات الاقتصادية والاجتماعية في اسواق العمل .

اننا نعوّل على هذا الدور الجديد للقطاع الخاص في المساهمة الفاعلة في عملية التنمية وتوفير فرص العمل للشباب وندعو الى دعمه في خلق المزيد من فرص العمل والمساهمة في انجاح برامج التشغيل وبرامج توظيف الوظيفيين وتأمين مستلزمات نجاحه وتطوره.

5- اعتماد قيام مشروعات عربية مشتركة :

لاشك ان الشركات المتعددة الجنسيات والعبارة للقارات تسيطر سيطرة شبة كاملة اليوم على الاقتصاد العالمي واستطراداً تؤثر تأثيراً مباشراً على الدول الرأسمالية الغربية وتمارس ضغوطها على البلدان النامية – ومن ضمنها الدول

العربية – تنهب ثرواتها وتقوض بشكل كبير أنظمة الأعمال الوطنية غير مكرثة بقوانينها وبأنظمة العمل وحقوق العمال فيها وقد تعدي على سيادتها مدعمة من المؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ، ليس في برنامجها توفير فرص العمل او المساهمة الفعلية في عملية التنمية ، وازاء ذلك فما احرانا نحن في الدول العربية ان نؤسس شركات عربية مشتركة تقوم بمشروعات منتجة جاذبة للعمالة ومساهمة في عملية تنمية حقيقية تنقل بلداننا الى موقع افضل وتساهم في التخفيف من حدة البطالة ومن المشكلة المعقدة في توفير فرص عمل للشباب .

وبالتأكيد فإن الظروف الموضوعية لاحداث مثل هذه الشركات الكبرى مهياة من حيث توفر رأس المال العربي المهاجر والمقيم ناهيك عن توفر المادة الاولية ورخص اليد العاملة وما الى ما ذلك من مستلزمات الانتاج ومن شروط لنجاح العملية الانتاجية .

انها صرخة ودعوة من القلب الى اخوتنا المستثمرين للمبادرة في تأسيس شركات عربية مشتركة تضع اللبنة الاساسية لقيام السوق العربية المشتركة التي طال انتظارها .

6- تشجيع العمل في القطاع الزراعي كأحد الخيارات للحد من البطالة وتوفير فرص العمل :

يستطيع القطاع الزراعي استيعاب اعداد كبيرة من الشباب فيما اذا ازداد الاهتمام به كأسلوب لتوفير فرص العمل والمساهمة في عملية التنمية الشاملة ذلك ان الوطن العربي بالاساس هو بلد زراعي تتوفر فيه مقومات الزراعة وفي دراسات وتقارير دولية – مثلاً – يتم الحديث عن ان السودان سيكون له دور كبير في توفير الغذاء في المنطقة كلها وعلى صعيد العالم فمنح المزيد من ميزات الاستثمار للراغبين في العمل بهذا القطاع يمكن ان تحدث مفاجآت كبيرة في نسبة المساهمة بتوفير فرص العمل لاسيما وان اسلوب العمل الفردي والاسري والتعاوني تتوفر له مقومات النجاح في العمل الزراعي .

ونرى ان على الدول العربية لدى مراجعتها لاستراتيجية التنمية التركيز على اعداد وتأهيل ابناء الريف العاملين في القطاع الزراعي الذين يهجرون قراهم بحثاً عن غد افضل في المدن الكبرى جرياً وراء سراب العيش السهل ، كما ان بإمكان هذه الدول توفير مناخ وفرص العمل للمرأة بشكل اكبر لانسجام هذا الاسلوب من العمل مع طبيعة المرأة وظروفها الاجتماعية .

ان اعتماد التشجيع والدعم وفق خطة مدروسة للراغبين بالعمل في هذا القطاع يتطلب عدداً من الاجراءات الممكنة والمتوفرة لدى الحكومات وأصحاب القرار وعلى سبيل المثال :

- اعطاء الاراضي للمهندسين الزراعيين تقسيطاً وبأسعار تشجيعية من املاك الدولة .
- شق الاقنية وتوفير المياه من خلال مشروعات تقوم بها الحكومات لتوطين العاملين في الزراعة .
- منح القروض الميسرة لكل من يرغب بإقامة مشروع زراعي قد تصل الى حد الاعفاء من الفوائد فيما اذا تم استخدام عمال او وفر فرصاً للعمل .
- تشجيع تربية الابعار والمواشي والدواجن من خلال توفير مستلزمات نجاح هذه المشروعات " تقديم قروض ميسرة - استجرار المنتج - توفير الخدمات الاساسية - طرقات - كهرباء - اتصالات - مياه .. الخ " " التجارب الناجحة متوفرة في عدد من الدول العربية في هذا المجال " .

7- تنظيم وقونة القطاع غير المنظم :

يعتبر القطاع غير المنظم قطاعاً اقتصادياً واسعاً جاذباً للعمالة وموفرأ لفرص العمل ومستوعباً لاعداد كبيرة من الشباب الا انه يحتاج الى دعم كبير ضمن برنامج واستراتيجية متكاملة تهئى له اسباب النجاح خاصة وان الرغبة في الاستثمار بهذا القطاع كبيرة من قبل اصحاب رؤوس الاموال حيث نلاحظ اتجاه شركات كبيرة للعمل فيه كأحد القطاعات الخدمية المدرة للربح " الفنادق - المطاعم - شركات النقل - شركات سياحية" .

صحيح ان هذا القطاع يتعرض للنقد وخاصة من قبل المنظمات النقابية نظراً لابتعاد مظلة التأمين والخدمات الاجتماعية للعمال عنه الا ان اصدار تشريعات وقوانين ناظمة لعمله ومشجعة على الاستثمار فيه كفيلة بان تنقله الى قطاع مستقر ومنج يساهم مساهمة كبيرة في توفير فرص العمل للشباب بمختلف مستوياتهم التعليمية والمهنية هذا من جهة ومن جهة اخرى فإن تنظيم هذا القطاع وتوفير الاستقرار للعاملين فيه يساعد النقابات العمالية على انشاء تنظيمات نقابية ترفد الحركة النقابية بمنتسبين من الشباب يجددون الحياة في هيكلية النقابات ويبعدون عنها خطر الجمود والشيخوخة ويمدونها بكوادر متعلمة ومؤهلة تساعد على تطوير العمل النقابي من خلال استيعابها للمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية واساليب العمل الجديدة .

فالتأكيد على تنظيم هذا القطاع وقوننته وابتداع برامج واساليب جديدة في الادارة والتشغيل كفيل بأن يساهم في دعم برامج تشغيل الشباب وتوفير فرص العمل اللائقة لهم والابتعاد عن المشروعات والاعمال الطفيلية التي مثلها كمثل شجرة اللبلاب تعيش من جذور غيرها.

8- التأكيد على الدور الريادي للدولة في دعم برامج تشغيل الشباب وفي قيادة الاقتصاد الوطني :

في ظل النظام الاقتصادي العالمي الجديد اصبح الجميع يتحدثون عن دور جديد للحكومات يتمثل بالاشراف والتوجيه والمراقبة وأن يترك للقطاعات الاخرى تحمل مسؤولياتها في التنمية وبناء الاقتصاد الوطني واذا كان معنى ذلك ان تدعو الحكومات في اطار الدولة الشركاء الاجتماعيين الاخرين للمساهمة في عملية التنمية ورسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية فإن ذلك مهم وضروري وجوهري بحيث لا تتخلى الدولة ممثلة بالحكومة عن دورها الريادي في قيادة الاقتصاد الوطني او التراجع في مستوياته واذا كان لكل قطاع مهمته في رفع معدلات النمو وتحقيق تنمية توفر فرص العمل للشباب فإن الحكومات معنية اضافة الى ذلك بمراعاة التوازن والاستقرار الاجتماعي وضمان حياة المواطنين وتأمين الحد الأدنى من العدالة الاجتماعية عبر مراعاة توزيع الثروة ومن خلال تطوير خدمات الدولة وتقديماتها الاجتماعية .

اننا نرى في تحرك حكومات العالم ازاء الازمة المالية العالمية وتدخلها الواسع لمعالجة هذه الازمة واقرارها بعدم التخلي عن الدور الريادي للدولة من خلال ضبط الحكومات لكل العمليات الاقتصادية والاجتماعية يدعم قناعتنا بضرورة تعزيز دور حكوماتنا الاقتصادية والاجتماعي والتنموي.

كما ان عقد القمة الاقتصادية والاجتماعية والتنموية في الكويت في بداية هذا العام وما رافقها من قرارات لمعالجة قضايا التنمية والتشغيل في الوطن العربي خير دليل على انه لا يمكن ان يكون الدور الريادي الا للدولة ممثلة بحكومتها وبمكونات المجتمع الاخرى من قطاع خاص ومنظمات مجتمع مدني وهنا لا بد من الاشادة مرة اخرى بما قدمته

منظمة العمل العربية والمشاركون في المنتدى العربي للتنمية والتشغيل الذي عقد في الدوحة (15-16 نوفمبر / تشرين الثاني 2008) قبيل اجتماع القمة الاقتصادية والاجتماعية من اقتراحات وبرامج عمل.

وعندما يتحدث السيد/ خوان سومافيا المدير العام لمنظمة العمل الدولية امام قادة العالم المجتمعين في دورة هذا العام لمنتدى دافوس الاقتصادي حول ازمة بطالة الشباب انما هو الاقرار بالدور الاساس للحكومات الذي لا يمكن التخلي او الانكفاء عنه ازاء واجباتها ومهامه في قيادة الاقتصاد الوطني وفي توفير فرص العمل ومعالجة المسائل الاجتماعية بمختلف جوانبها.

رابعاً – احتياجات وآليات واساليب تدعيم برامج تشغيل الشباب:

ان وضع استراتيجية متكاملة تدعم برامج تشغيل الشباب يجب ان تأخذ بعين الاعتبار مايلي :

- 1- اصلاح برامج التعليم .
- 2- تطوير التشريعات الوطنية المتعلقة ببرامج تشغيل الشباب .
- 3- تأكيد دور المصارف والقروض الميسرة.
- 4- أهمية دور منظمات الشباب في الدول العربية .
- 5- برامج التدريب المستمر .
- 6- ضرورة وجود شبكة لمعلومات سوق العمل .
- 7- الاستفادة من تجارب الدول العربية في مجال الحد من البطالة وتشغيل الشباب .
- 8- الارتقاء بمستوى الحوار الاجتماعي .
- 9- الاستفادة من الاعلام في دعم برامج تشغيل الشباب.
- 10- تيسير تنقل الأيدي العاملة العربية يساعد في توفير فرص العمل.

1- اصلاح برامج التعليم : وهو ما بات يعرف بموائمة مخرجات التعليم مع احتياجات سوق العمل .

تشير الدراسات والابحاث التي تجريها الدول العربية حول اوضاع برامج التعليم ومدى موائمتها مع احتياجات سوق العمل الى ان الخلل لازال موجوداً وان الفجوة بينهما لازالت كبيرة وهي برأينا تستوجب العمل في اتجاهين :

- أ- الابتعاد عن حشو المعلومات الشفهية للدارسين والمتدربين دون اية محاكمة او اعمال للفكر والمناقشة والبحث في اساليب تدريس جديدة تعتمد على بناء الشخصية من خلال الكم المعرفي والعملية الذي يوفر القدرة على اكتساب المهارات المؤهلة للنجاح والتمكن من الاختصاص والتخصص ولاشك ان ذلك يحتاج الى مراجعة كاملة لمناهج التدريس والتدريب من خلال هيئات تجمع الوزارات المعنية وعدد من الاختصاصيين واصحاب الاعمال ومنظمات المجتمع المدني لاسيما منظمات العمال والشباب تقوم بدراسة شاملة للمناهج الدراسية وبرامج التدريب الفني والمهني بشكل مستمر باتجاه ان تكون عملية وتأهيلية شاملة.

ب- دراسة احتياجات سوق العمل بين فترة واخرى بهدف موازنة مخرجات التعليم والتدريب مع هذه الاحتياجات فلم تعد اختصاصات الطب هي الاولى والصيدلة هي الثانية والهندسة والاقتصاد والحقوق هي الثالثة والرابعة والخامسة .. الخ / بل اصبحت الاختصاصات التي يجتاحها سوق العمل بشكل واسع هي الاولى ومن ثم الاقل حاجة ثم الاخرى .. الخ فسوق العمل واحتياجاته هي التي تحدد الاختصاصات والمهن المطلوبة .

وقد عملت الدول العربية ومنذ سنوات ومع بدء التحولات الاقتصادية فيها وارتفاع معدلات البطالة على مراعاة هذا الامر واتخذت العديد من الاجراءات من اجل اصلاح مناهج التعليم وتوسعت بالتعليم الفني والمهني وشكلت الهيئات اللازمة لتنظيم هذا التحول والاشراف عليه وحصلت على نتائج مهمة في اعداد وتأهيل الشباب الى سوق العمل.

الا ان الخلل لازال موجوداً والهوة واسعة بين برامج التعليم ومخرجاته واحتياجات سوق العمل .

ولذلك كلنا مدعوون لان نساهم في حملة حكوماتنا لتطوير برامج التعليم والتدريب وان نؤكد على ضرورة التوسع بالتعليم الفني والمهني تلبية لاحتياجات سوق العمل ولتوفير فرص عمل جديدة للشباب .

2- تطوير التشريعات الوطنية المتعلقة بمشاريع تشغيل الشباب:

ان سياسات تشغيل الشباب وايجاد انماط عمل جديدة تحتاج الى عدد من التشريعات المحفزة لاصحاب العمل ذوي المشاريع الصغيرة وايضاً لجهود الشباب في انجاح مشاريعهم الفردية الخاصة من خلال تقديم الخدمات الداعمة للتشغيل ومن ضمنها الاهتمام بالبحث العلمي وتشجيع المخترعين وباعتبار ان المنشآت المتوسطة والصغيرة اداة فعالة في تشغيل الشباب وحديثي التخرج فمن الضروري وضع التشريعات المساعدة على انجاح هذه المنشآت وتبسيط الاجراءات المتعلقة بها مثل قانون الاستثمار – الضرائب – الاجراءات الادارية ، ويمكن ان يكون من المفيد انشاء هيئات استشارية وقانونية في كل قطر عربي تعنى بمساعدة الشباب في اقامة مشروعاتهم تقدم لهم الاستشارات المجانية وتضع امام الحكومات مقترحاتها بشأن تطوير التشريعات اللازمة والمحفزة وعلى سبيل المثال اصدار تشريعات تسهل استيراد مستلزمات الانتاج وتصريف المنتج وتشجيع تنظيم المعارض التي تساعد على تسويق منتجات اصحاب الاعمال ذوي المشروعات الصغيرة من الشباب واعطائهم ميزات تفضيلية وتسهيلات اخرى ... الخ .

ومن جهة اخرى فان تشريعات وطنية محفزة للمستثمرين العرب تساهم في الدعوة الى العودة للاستثمار في الوطن العربي الزاخر بكل مقومات النجاح والاستثمار الامثل ستكون فاعلة وتعطي نتائج ايجابية.

3- دور المصارف والقروض الميسرة :

تلعب مؤسسات التمويل والمصارف الوطنية دوراً مهماً في توفير فرص نجاح مشروعات الشباب فالتخفيف من شروط الاقراض وخفض نسب الفوائد والاعفاءات تعتبر من الحوافز المشجعة لمزاولة النشاط الاقتصادي وتشجع المبادرين على اقامة مشروعاتهم .

كما ان موقفاً داعماً من مؤسسات التمويل العربية للصناديق والمؤسسات التمويلية القطرية الخاصة بدعم مشروعات الشباب تشكل حافزاً ومساهمة عربية في مواجهة مشكلة البطالة والحد من تأثيراتها ومساعدة المنشآت الصغيرة على خلق مزيد من الوظائف وهذا يتطلب تنسيقاً وتشاركية واردة سياسية في المساهمة المخلصة لايجاد الحلول لمشكلات الشباب العربي التي محورها توفير فرص العمل .

4- دور منظمات الشباب في الدول العربية :

علينا ان نسأل هل هو بمستوى الخطر الذي تشكله البطالة ماتقوم به منظمات الشباب في الدول العربية في المساهمة بتوفير فرص العمل للشباب ؟ سؤال مشروع لاننا نثق بقدرتهم على الابداع وتحمل المسؤولية ولاننا نثق ايضاً باخلاصهم وتفانيهم من اجل الوطن وبتأثيرهم الفاعل في تحديد اتجاهات الشباب وتربيتهم .

نقرأ عن جهود كبيرة لمنظمات الشباب في بعض الدول العربية في التعاون مع الهيئات التي تهتم بمسألة تشغيل الشباب كهيئات مكافحة البطالة والمجالس الاقتصادية والاجتماعية ولكننا نؤمن بأن جزءاً كبيراً من الحل يقع على عاتق منظمات الشباب في الاقطار العربية فعليهم هم توفير فرص عملهم لما يتصفون به من الحيوية والارادة والفهم عليهم مساعدة الجهود الحكومية في حل المشكلة والقيام بمساهمات شعبية ليس فقط في موضوع توفير فرص العمل بل في معالجة المشاكل التي يقع بها الشباب جراء البطالة "المخدرات - السلبية في المجتمع - اليأس - التطرف - الهجرة .. الخ.

ان كافة المنظمات الشعبية - الشبيبية - العمال - اصحاب العمل - منظمات المجتمع المدني الاخرى مدعوة للمساهمة في مواجهة مشكلة البطالة وتوفير فرص العمل .

5- برامج التدريب المستمر :

يعتبر التدريب المستمر استكمالاً لما تعلمه الطالب والمتدرب في الجامعات والمعاهد ضروري وهام نظراً للمتغيرات الاقتصادية السريعة وتطور النظريات في التعليم والتدريب ودخول التكنولوجيا المعلومات بشكل مبهر وتبدو الحاجة ماسة لخضوع العاملين للتدريب المستمر في اطار تنمية الموارد البشرية وبشكل خاص في القطاع غير المنظم اذ سينضم عمال هذا القطاع الى اعداد العاطلين عن العمل بسبب عدم توفر الحماية الاجتماعية لهم وذلك اذا لم يتم تأهيلهم باستمرار وفق المتغيرات وبالتالي فان هذا الامر ينعكس على فرص التشغيل وعلى الشباب والشابات بشكل مباشر .

6- ضرورة وجود شبكة لمعلومات سوق العمل :

غني عن القول ان وجود مرصد معلومات لسوق العمل هو ركيزة اساسية لكل تخطيط يهدف الى توفير فرص العمل للشباب في كل دولة عربية وان اعداد قاعدة بيانات حول الخريجين واختصاصاتهم ومستوى تعليمهم ومهاراتهم وتضمين البيانات باحتياجات سوق العمل الحالية والمستقبلية هي الخطوة الاولى في اعداد وتدعيم برامج تشغيل الشباب . كما ان انشاء الشبكة العربية لمعلومات سوق العمل اصبحت ضرورية وملحة بحيث يتم انشاء مرصد عربي يعنى بأوضاع التشغيل والبطالة واحتياجات سوق العمل في الدول العربية تخدم فكرة قيام اتفاقيات ثنائية بين الدول تعزز الجهود القومية في معالجة مشكلة البطالة وتوفير فرص العمل وتيسر تنقل الايدي العاملة العربية .

7- الاستفادة من تجارب الدول العربية في مجال الحد من البطالة وتشغيل الشباب :

قامت غالبية الدول العربية بجهود كبيرة لتطوير وتحديث منظومة التعليم والتدريب المهني والتقني بهدف مواكبة برامج التعليم مع احتياجات سوق العمل وتوفير فرص العمل للشباب وتشجيع المبادرات الذاتية لدى الشباب وانشأت من اجل ذلك هيئات وطنية متخصصة وعملت على التعاون مع المنظمات العربية والدولية المهتمة بهذا الموضوع " منظمة

العمل العربية – منظمة العمل الدولية – الاتحاد الاوروبي ... الخ " ومن المفيد دراسة هذه التجارب والاخذ بالمناسب منها اذ ان مشكلات وتحديات التشغيل متشابهة في غالبية الدول العربية مثل:

- البحث عن العمل بدون خبرة سابقة وصعوبة المنافسة.
 - النمو الاقتصادي لا يكفي لاستيعاب الداخلين الجدد الى سوق العمل.
 - سعي السياسات الى الحد من البطالة بمعالجة المهارات واهمال التركيز على النمو الاقتصادي.
 - الثقافة الموروثة حول التخصص وبالتالي اختيار نوع العمل .
- ومجدداً ندعو الى جهد عربي مشترك لمواجهة تحديات توفير فرص العمل .

8- الارتقاء بمستوى الحوار الاجتماعي :

من الطبيعي والضروري لمواجهة مشكلة البطالة اشراك الاطراف الاجتماعية الثلاثة " الحكومة – اصحاب العمل – العمال " في رسم السياسات الوطنية الاقتصادية والاجتماعية التي تهتم الشباب ومساعدة منظمات اصحاب العمل والعمال ومنظمات الشباب في اخذ المبادرات المختلفة .

ولن يتم ذلك الا بالارتقاء بمستوى الحوار الاجتماعي والاقتناع بأن خلق الوظائف مسؤولية مشتركة وبأن عملية البناء هي مسؤولية الدولة بكافة مكوناتها وان مستوى متقدماً من الحوار الاجتماعي يخلق حالة من الرضى والشعور بالمسؤولية وفهم الظروف والتحديات التي تواجه قضايا التشغيل وطرق معالجتها لذلك فاننا – في النقابات العمالية – نؤكد دائماً على التمسك بالحوار الاجتماعي الذي يقوي من تماسك المجتمع ويحقق الامن والطمأنينة.

9- الاستفادة من الاعلام في دعم برامج التشغيل :

لا يخفى على احد اهمية الاعلام في حياتنا اليومية وفي التأثير على ثقافتنا ايضاً ومن المهم جداً الاستفادة من ذلك في سعينا لادخال ثقافة عمل جديدة بعيدة عما ورثناه من ان العمل الجيد يجب ان يكون في المكتب ووراء الطاولة وعلى كرسي مريح وان الدولة هي المسؤولة عن تأمين العمل لكل مواطن ، لم يعد ذلك ممكناً ولا هو متواءم مع احتياجات سوق العمل وانظمة واشكال العمل الجديدة .

لا يمكننا توظيف وسائل الاعلام – وخاصة امبراطورية الفضائيات- من اجل ذلك لكن الممكن والمطلوب ان تعمل كافة وسائل الاعلام الرسمية والملتزمة الاخرى " الصحف – المجالات – التلفزيون – الدوريات " على ترسيخ ثقافة جديدة حول العمل تساهم في التعريف بسوق العمل وفي دعم برامج التشغيل وابداد فرص عمل للشباب كما ان الدور الاكبر يقع على عاتق المنظمات الشعبية " لمنظمات النقابية العمالية – منظمات اصحاب العمل – منظمات الشباب ومنظمات المجتمع المدني الاخرى " .

اننا نرى في ذلك اهمية كبرى في تدعيم برامج تشغيل الشباب من اجل ايجاد فرص عمل مناسبة لهم .

10- تيسير تنقل الايدي العاملة العربية يساعد في توفير فرص العمل:

لا يمكن اختتام البحث في موضوع الحد من البطالة وتوفير فرص عمل للشباب دون التعرض الى مسألة تنقل الايدي العاملة العربية اذ ان هذا الموضوع اخذ كثيراً من الجدل والنقاش في المؤتمرات والمحافل العربية المعنية بقضايا

التشغيل في جو من التراجع في موضوع تنقل الايدي العاملة العربية بين الدعوة لاطلاق حريته او الاكتفاء بتنظيمه وتيسيره وذلك رغم وجود ثلاث اتفاقيات عربية حول الموضوع تدعو الى تشجيع وتنظيم تنقل الايدي العاملة العربية .

وفي محطات مختلفة كان موضوع تنقل الايدي العاملة العربية من الموضوعات الهامة من اجل تشغيل العمال العرب ومن اجل الحد من الهجرة غير العربية الى دول الخليج العربي .

• في عام 1964 اقر عدد من الحكومات العربية اتفاقية الوحدة الاقتصادية وتضمنت المادة الاولى منها " حرية تنقل الافراد وحرية انتقال الاموال والبضائع " .

• في عام 1965 طالب وزراء العمل العرب باصدار تشريعات كفيلة بالحد من الهجرة غير العربية .

• في عام 1967 وافق وزراء العمل العرب على الاتفاقية العربية رقم 2/ لعام 1967 بشأن تشجيع وتنظيم التنقل.

• في عام 1975 اقر مؤتمر العمل العربي اتفاقيته رقم (4) لعام 1975 حول تنقل الايدي العاملة العربية .

• واخيراً اقر الموضوع بشكل " اعلان مبادئ بشأن تيسير تنقل الايدي العاملة العربية (مؤتمر العمل العربي الدورة 32 لعام 2005) " .

• ليس هنا المكان الذي يمكن فيه ان نتحدث عن اسباب تعثر تنقل الايدي العاملة العربية بين الدول العربية فقد يكون الامر متعلقاً ببلدان الاستقبال لان القطاع الخاص فيها يفضل العمالة غير العربية لتدني اجورهم ولالية استخدامهم ولان ادارة المشاريع الكبيرة هي ادارة دولية كبيرة ومساهمة المقاولين العرب فيها محدودة.

وقد يكون الامر متعلقاً ببلدان الارسال التي لم تتابع تطور الاستخدامات التكنولوجية اضافة الى الاسباب والحساسيات السياسية .

الا اننا نود ان نشير الى تقرير المدير العام لمنظمة العمل العربية المقدم الى مؤتمر العمل العربي في دورته السادسة والثلاثين التي عقدت في عمان 5-12/4/2009 بعنوان " تنقل الايدي العاملة العربية (الفرص والامال) " والى قرار المنتدى العربي للتنمية والتشغيل الذي عقد في الدوحة (15-16 نوفمبر / تشرين الثاني) حول تنقل الايدي العاملة العربية والذي نص على :

" تيسير تنقل الايدي العاملة العربية بين البلدان العربية وتكليف وزارات الداخلية والعمل باتخاذ الاجراءات الكفيلة بتحقيق ذلك في اطار من التشاور الدائم والمنظم وتوجيه القطاع الخاص لزيادة الاعتماد على العمالة الوطنية والعربية " .

" دعم جهود بلدان الاستقبال والارسال للعمالة العربية للحفاظ على الهوية والثقافة من خلال برامج توظيف الوظائف وتيسير انتقال العمالة العربية فيما بين البلدان العربية وتطبيق اتفاقيات ثنائية ومتعددة الاطراف لشمول العمالة العربية المتنقلة بالحماية الاجتماعية خاصة الضمان الاجتماعي " .

كما اننا نود الاشارة الى وجود حوالي عشرة ملايين عامل اجنبي في الدول العربية دون ان يعني مانقوله اننا في النقابات العمالية ندعو الى تسريح العمال الاجانب فللغرب ملايين العمال المهاجرين في الدول الاوروبية والدول الاخرى الا اننا نشير الى هذه المسألة والتي تعد مشكلة كبيرة في دول الخليج العربي المستقبلية للعمالة .

ان تطبيق الاتفاقيات العربية المتعلقة بتنقل العمالة العربية والأخذ بقرارات مؤتمرات العمل العربية حول هذا الموضوع والتي جميعها توازن بين حاجة بعض الدول العربية الى المساهمات العربية في التخفيف من حدة البطالة وتوفير فرص العمل للشباب وبين ظروف الدول العربية المستقبلية للعمالة وتأكيدا على الخبرة والإعداد والتأهيل هي كفيلة بأن تساهم في التخفيف من المشكلة من خلال جهد عربي مشترك .

* * * * *